

النهار 9 تموز 2019

سلوى بعلبكي

حملة نزع تعديلات الكهرباء: 300 محضر يومياً... "الكلوية" خفض رسوم الاشتراك 75%



حملة نزع التعديلات وتفعيل جباية الكهرباء أدت إلى زيادة
مداخل مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 29.5 مليار ليرة إضافية
عن الإجمالي المتوقع لعام 2019

المجموع بالمليار ل.ل.	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	2019
172	27	28	30	29	30	28	جبل لبنان الشمالي - الشمال - عكار
151	23	30	27	30	23	18	بيروت - البقاع
129	20	23	23	23	22	18	جبل لبنان الجنوبي - بعبدا - عاليه
53	9	10	10	9	8	7	الجنوب
505	79	91	90	91	83	71	مجموع بالمليار ل.ل. لعام 2019
348	58	58	58	58	58	58	المعدل الشهري للجباية لعام 2018
157	21	33	32	33	25	13	زيادة الجباية بين عامي 2018 و 2019
127.5	21.25	21.25	21.25	21.25	21.25	21.25	الزيادة المتوقعة لعام 2019 حسب خطة الكهرباء المحدثة

تحسين إضافي 29.5 مليار ل.ل.



نتائج حملة نزع التعدييات عن الشبكة الكهربائية 2019 تنفيذًا لخطة الكهرباء

قاديشا	البقاع	الجنوب	الشمال (خارج قاديشا)	جبل لبنان	بيروت	منذ تولي الوزارة شباط 2019
6198	1780	3719	2638	3663	780	المجموع العام لغاية 29-6-2019

مجموع عدد
المحاضر
18778

ما إن أعطى مجلس الوزراء وزير الطاقة والمياه ندى بستاني الضوء الأخضر لإزالة تعدييات الكهرباء من خلال موافقته في 8 نيسان الماضي على الخطة التي تتضمن بدأ أساسياً بقضي بإزالة كل التعدييات على الشبكة حتى بدأت الوزيرة جوليتها مع الفرق الفنية بموازية القوى الامنية في كل المناطق، انطلاقاً من بيروت، لتحط أخيراً في بعلبك. وإذا كانت مصادر الوزارة تصر على نجاح الخطة، وهو ما أكدته أيضاً مستشارها كمال المحير، إلا أن مصادر شركات مقدمي الخدمات تشكك في إمكان المضي بها وإحراز تقدم، خصوصاً أن ثمة ثغرة تتعلق بموضوع فرق الملاحظة التابعة لمؤسسة الكهرباء والتي تتغاضى في أغلب الاوقات عن تسطير محاضر ضبط بحق المخالفين، إضافة الى أن نجاح عملية قمع المخالفات مرتبط بتوقيتها، وهو أمر لا يمكن الملاحظين القيام به ليلاً، وقد نفته مصادر مؤسسة الكهرباء التي أكدت أن المؤسسة باشرت بالتعاون مع مقدمي الخدمات بتنظيم حملات ليلية لنزع التعدييات ستتوسع تدريجاً لتشمل جميع المناطق وبموازية أمنية أيضاً. وبالنسبة الى مؤسسة الكهرباء، فإن الحملة أثبتت جديتها وفعاليتها، وتؤكد مصادر ها أن "فرق الملاحظة في مؤسسة كهرباء لبنان بالتعاون مع شركات مقدمي خدمات التوزيع وبموازية القوى الأمنية بحملات واسعة ومتكررة لنزع التعدييات عن الشبكة الكهربائية في جميع المناطق اللبنانية من دون استثناء، حيث يتم تسطير ما بين 250 و300 محضر يوميًا". يشارك في هذه الحملة نحو 150 ملاحظاً من المؤسسة (90 ملاحظاً في الفريق المركزي و100 ملاحظاً في دوائر التوزيع) وقد تم منذ إنطلاق الحملة في شباط الماضي حتى تاريخه تسطير أكثر من 20 ألف محضر بحق المخالفين في جميع المناطق بما فيها التابعة لشركة قاديشا، وفق ما تؤكد المصادر. تسجل مصادر مقدمي الخدمات على مؤسسة الكهرباء "إنسانيتهما" الزائدة حيال التعامل مع المخالفين، وتقترح في هذا الإطار أن يكون الملاحظون تابعين لمقدمي الخدمات، في موازاة تفعيل الملاحقة القضائية. ولكن المؤسسة تؤكد أنها تتابع قضائياً كل المخالفات، وعقد لهذه الغاية اجتماع مع وزير العدل في حزيران الماضي حيث تم الاتفاق على سبل التعجيل في بت الشكاوى المقدمة من كهرباء لبنان، وباشرت المؤسسة إحالة المحاضر غير المسددة على القضاء المختص منذ مطلع تموز، وتمت إحالة أكثر من 170 مخالفة وسيصار الى إحالة كل مخالف على القضاء المختص ما لم يعمد الى تسوية وضعه

لدى المؤسسة. ويشار الى أن الشكوى لا تتم الا بعد أن تستنفد كهرباء لبنان كل السبل الإدارية الممكنة كي يقوم المخالف بتسوية أوضاعه لديها وتسديد قيمة المحضر، كذلك تتم الشكوى في حال كرر المخالف التعدي على منشآت المؤسسة، وذلك تنفيذا للقانون 623 الذي ينص على غرامات مالية وعقوبة تصل الى الحبس لمدة ثلاث سنوات". وهذا الأمر يؤكد ايضا محير الذي شدد على أن الحملة "ليست فقط أن نقوم بنزع التعديت بوجود الكاميرات، بل تتبعها جولات لمؤسسة الكهرباء في المناطق نفسها بعد فترة للتأكد من عدم إعادة المخالفة وتسطير محضر ضبط في حق المخالفين." وتشدد مؤسسة الكهرباء على أن هذه الحملات ليست موجهة ضد المواطنين، بل هي "على العكس لمصلحتهم بالدرجة الأولى، حيث ستنجح لهم الافادة من تغذية كهربائية مستقرة لأن استمداد التيار بصورة غير شرعية يجرمهم هذا الاستقرار، كما أن نجاح هذه الحملة سينعكس إيجابا على مالية الدولة من خلال خفض الهدر"، علما أن المؤسسة "تحسنا منها بالأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين"، قدمت تسهيلات لذوي الدخل المحدود كي يبادروا الى تسوية أوضاعهم من خلال خفض رسوم الاشتراك بالتيار الكهربائي للـ 15 و20 امبيراً بنسبة تصل الى 75 في المئة. لذلك فهي تدعو المواطنين في المناطق كافة الى الافادة من هذه الفرصة والاشتراك بالتيار الكهربائي بصورة شرعية"، مؤكدة في الوقت عينه، أنها ماضية "بكل جدية في هذه الحملة وصولا الى تحقيق النتائج المرسومة في الخطة". تعول بعض شركات مقدمي الخدمات على الافادة مما تسميه "ثغرة" غير واضحة في العقد الموقع معها، يتعلق بعدم ذكر اي بند يلزمها نزع التعديت، وناليا فإن تنفيذها لهذه المهمة سيكون مقابل بدل مادي خارج اطار العقد، إلا أن مصادر الكهرباء وكذلك محير يؤكدون أن العقد يلزمهم إزالة التعديت، وهذه المهمة هي في صلب العقد تحت عنوان خفض الهدر غير الفني الذي لا يمكن أن يحصل الا من خلال نزع التعديت". من جهة اخرى، تشكو مصادر مقدمي الخدمات أن صندوق قبض متأخرات المشتركين لا يفتح ابوابه للذين ينوون تسديدها في أوقات محددة، وتقترح في هذا السياق توكيلها بهذه المهمة، خصوصا أنه يمكنها العمل 24/24 على صعيد نزع التعديت، وقبض المتأخرات، واعادة التيار الى المسددين في وقت قصير. وهذا الامر لا تعارضه مؤسسة الكهرباء، إذ تؤكد مصادر ها أنه "لا مانع لدى المؤسسة من تسلم مقدمي الخدمات هذا المهمة اذا لم يكن هناك اشكالية قانونية." في أوائل 2020، سيتم إعداد تقرير يُرفع الى مجلس الوزراء عن نتائج عام 2019 والتقدم الذي حققته الخطة على صعيد خفض الهدر وتفعيل الجباية والمتأخرات، واستكمال تركيب العدادات الذكية، حيث من المتوقع أن يتم بالأرقام تخطي الأهداف المرسومة في الخطة. كذلك، قد يصار الى إطلاع الهيئات الدولية على العمل الذي تم إنجازه.